اقتصاد العرض والطلب كما انهم لا يقللون من حجم اثر السعر على العرض والطلب . الجواب الصحيح هو ان هذه السياسات كانت وليدة استراتيجية مدروسة لمنع اسعار المنتوجات الصناعية في الولايات المتحدة من الارتفاع بالنسبة لاوروبا واليابان من اجل افادة المستهلك والمنتج المحلي للبضائع الصناعية. وان الفوائد التي يجنيها منتجو البضائع الصناعية هدفها تحسين الوضع التنافسي المتدهور لصادرات الولايات المتحدة ، زد على ذلك فان منع اسعار الطاقة المحلية من الارتفاع الى المستوى العالمي يحول دون اعادة توزيع الدخل ، بشكل اجمالي من المستهلكين المحليين الى شركات النفط ، كما يخفض حجم الطاقة المنتجة محليا فيحافظ على الاحتياطيات المحلية باستعمال الاحتياطيات الاجنبية . كما يجبر دول الاوبيك على المحافظة على مستوى اعلى من الانتاج مما لا يتوافق مع قدرة اعضاء منظمة الاوبيك على الاستيعاب الامر الذي يؤدي بالنهاية الى اسعار ادنى للطاقة وتراكم الاموال الرهينة . (Hostage Funds) .

ان تمويل Subsidization خفض اسعار النفط يورط الحكومة الاميركية في عملية تمويل النفط المستورد من دول الاوبيك ، وانه من السذاجة ان يصدق بأن هذه الظاهرة هي ناتجة عن رغبة حكومة الولايات المتحدة في تحديد ومنع تحويل الدخل من المستهلك الى شركات النفط(١١) . فلو كان هدف حكومة الولايات المتحدة ان تعيد توزيع الدخل ، فهذا يمكن تحقيقه بسهولة عن طريق الضرائب بدلا عن طريق الاسعار . وان كتب الاقتصاد حتى الابتدائية منها تزخر بمثل هذه الحالات(١٢) . ولذلك فاننا نميل الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تتبع الاهداف الاخرى التي ذكرناها مثل تحسين الوضع التنافسي الدولي للبضائع الاميركية والمحافظة على مدخر الطاقة المحلي ، واجبار دول الاوبيك على ان تزيد من اعتمادها على الولايات المتحدة ماليا وكمنفذ لصادراتها من النفط .

ان زيادة القدرة التنافسية للبضائع الاميركية تتأتى عن الاوضاع التالية:

اولا : ان حصول المنتج الاميركي على النفط باسعار تقل عما يحصله الاوروبي او الياباني يخفض من كلفة انتاجه ويسمح له باستيعاب اكلاف اخرى ليس بمقدور المنتج الاوروبي استيعابها . واذا افترضنا كما هي الحال ، ان الطلب على الصادرات الصناعية يخضع لمرونة عالية ، اكتسب المنتج الاميركي فائدة مهمة من جراء تدني اسعاره نتيجة تدني كلفة الطاقة . ثانيا ان استيراد الطاقة بالكميات التي تستوردها الولايات المتحدة ادى بطريقة مباشرة الى تخفيض سعر صرف الدولار مما ادى بدوره الى رفع القدرة التنافسية للبضائع الاميركية تجاه الدول التي ارتفعت نسبيا اسعار صرف عملتها بالنسبة للدولار . هذا مع العلم ان انخفاض سعر صرف الدولار ادى الى تخفيض اكلاف تحويل الثروة Transfer Problem الى دول الاوبيك ايضا . ثالثا ، ان تحديد الانتاج من قبل الاوبيك للمحافظة على سعر الطاقة المقرر يؤدي بالضرورة الى انخفاض الكمية المتاحة لاوروبا واليابان بالقدر والنسبة التي تزيد بها الولايات المتحدة استيرادها من الطاقة من الاوبيك . وبما ان الطاقة ترتبط ارتباطا تكنولوجيا مع رأس المال الثابت فأي تقلص في الكمية المتاحة من الطاقة يعني نقصا حتميا في استعمال الطاقة الانتاجية للاقتصاد الذي يعاني نقصا في الطاقة . لهذا تجد اليوم ان معدلات البطالة في اوروبا واليابان قد وصلت الى ارقام لم تعهد مثيلها هذه الاقتصاديات الا في زمن البطالة الكبرى Great Depression في الثلاثينيات .